



قرار رقم (55) لسنة 2025

بشأن

تعديل بعض أحكام الكتاب الثاني (هيئة أسواق المال) من اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة

بعد الاطلاع على:

- القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاته؛
- وعلى قرار مجلس مفوضي هيئة أسواق المال رقم (م.م.هـ 7-2 لسنة 2025) الصادر في اجتماعه رقم (7) لسنة 2025 المنعقد بتاريخ 2025/03/05

قرر ما يلي:

مادة أولى

يعدل الكتاب الثاني (هيئة أسواق المال) من اللائحة التنفيذية لقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته وفقاً للمرفق رقم (1) من هذا القرار.

مادة ثانية

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه، ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

عثمان إبراهيم العيسى

المدير التنفيذي بالإذابة



صدر بتاريخ: 2025/04/02



مرفق رقم (١)

الرقم	الكتاب	رقم المادة	نوع التعديل	المادة قبل التعديل	المادة بعد التعديل	
.1	الثاني	1-2-6	تعديل المادة	يشكل بقرار من المجلس لجنة لتلقي الشكاوى والظلمات تتكون من عدد لا يزيد عن أربعاء أعضاء من ذوى الخبرة في الشؤون المالية والاقتصادية والقانونية يكون من بينهم رئيساً ونائباً لرئيس اللجنة، كما يجوز اختيار أحد موظفي الهيئة من المتخصصين في أي من التخصصات المذكورة أعلاه ضمن هذا التشكيل بصفته عضواً في اللجنة بشرط ألا يتضاد أي مقابل نظير هذه العضوية، وذلك لمدة سنتين قابلة للتجديد لمدة واحدة، وتلتقي اللجنة الشكاوى من كل ذى مصلحة عن أي خطأ يقوم به أحد الأشخاص المرخص لهم أو الخاضعين لرقابة الهيئة، كما تتلقى الظلمات بشأن القرارات التي تصدرها الهيئة، وتكون مداولات اللجنة سرية، وبالأغلبية، فإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي فيه الرئيس، وتكون مداولات اللجان سرية وتصدر قراراتها بالأغلبية، فإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي فيه الرئيس.	يشكل بقرار من المجلس لجنة لتلقي الشكاوى والظلمات تتكون من عدد لا يزيد عن أربعاء أعضاء من ذوى الخبرة في الشؤون المالية والاقتصادية والقانونية يكون من بينهم رئيساً ونائباً لرئيس اللجنة، وذلك لمدة سنتين قابلة للتجديد لمدة واحدة، وتلتقي اللجنة الشكاوى من كل ذى مصلحة عن أي خطأ يقوم به أحد الأشخاص المرخص لهم أو الخاضعين لرقابة الهيئة، كما تتلقى الظلمات بشأن القرارات التي تصدرها الهيئة، وتكون مداولات اللجنة سرية، وبالأغلبية، فإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي فيه الرئيس.	يشكل بقرار من المجلس لجنة لتلقي الشكاوى والظلمات تتكون من عدد لا يزيد عن أربعاء أعضاء من ذوى الخبرة في الشؤون المالية والاقتصادية والقانونية يكون من بينهم رئيساً ونائباً لرئيس اللجنة، وذلك لمدة سنتين قابلة للتجديد لمدة واحدة، وتلتقي اللجنة الشكاوى من كل ذى مصلحة عن أي خطأ يقوم به أحد الأشخاص المرخص لهم أو الخاضعين لرقابة الهيئة، كما تتلقى الظلمات بشأن القرارات التي تصدرها الهيئة، وتكون مداولات اللجنة سرية، وبالأغلبية، فإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي فيه الرئيس.



الرقم	الكتاب	رقم المادة	نوع التعديل	المادة قبل التعديل	المادة بعد التعديل
.2	الثاني	2-3-6	تعديل المادة	يتكون المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية من أربعة خمسة أعضاء على الأقل، من الخبراء المختصين في فقه المعاملات المالية الإسلامية، والقانون والاقتصاد، والعلوم الإدارية، كما يجوز اختيار أحد موظفي الهيئة من المختصين في أي من التخصصات المذكورة أعلاه ضمن هذا التشكيل بصفته عضواً في المجلس بشرط لا يتضمن أي مقابل نظير هذه العضوية. على أن تكون الأغلبية في تشكيل هذا المجلس من المختصين في الشريعة. ويصدر المجلس قراراً بتسميتهم لمدة سنتين قابلة للتجدد.	يتكون المجلس الاستشاري للرقابة الشرعية من خمسة أعضاء على الأقل من الخبراء المختصين في فقه المعاملات المالية الإسلامية والقانون والاقتصاد والعلوم الإدارية، على أن تكون الأغلبية في تشكيل هذا المجلس من المختصين في الشريعة. ويصدر المجلس قراراً بتسميتهم لمدة سنتين قابلة للتجدد.